Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 313-330
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.17**

**Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences**
**مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**
**EISSN: 3006-9149**
**PISSN: 1813-1719**

# Analysis of the private industrial sector in Iraq: current reality and future challenges

**Othman Awad Muhammad***
College of Nursing/ Tikrit University

***Keywords:***
Economics, industrial economics, private industrial economics.

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***

| | |
|---|---|
| Received | 20 Aug. 2024 |
| Received in revised form | 17 Jan. 2025 |
| Accepted | 20 Jan. 2025 |
| Available online | 30 Sep. 2025 |

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Othman Awad Muhammad**
College of Nursing/ Tikrit University

**Abstract:** The private sector is the basic pillar of the market economy due to its great role and importance in the majority of countries in terms of allocating resources and directing them towards the optimal and most efficient use. The emergence of the concept of the private industrial sector occurs with the beginnings of the emergence of industry, and this concept varies from one country to another depending on the economic system and economic philosophy in terms of profits and responsibilities. and expected returns. But this sector cannot grow and prosper without positive government support, and here we find the existing dialectic between supporters and opponents of this support. The current research aims to shed light on the reality of the private industrial economy in light of the direction of the path of most of the world's economies towards liberalization, openness and a market economy. The research adopted a case research method to reach the results. The research concluded that the Iraqi economy backward industrial reality, characterized by many problems and challenges that are considered an obstacle to his activity and his ability to advance and work in light of the new economic policy that is characterized by freedom of trade and the adoption of free market mechanisms as well as economic standards in allocating resources. The research recommends the necessity of protecting the industrial economy. Privately through the use of customs tariffs, as well as reconsidering the adoption of effective economic standards to achieve the best allocation of resources.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 313-330
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.17**

# تحليل القطاع الصناعي الخاص في العراق: الواقع الحالي والتحديات المستقبلية

**عثمان عواد محمد**
**كلية التمريض/جامعة تكريت**

**المستخلص**

يعد القطاع الخاص الركيزة الأساسية لاقتصاد السوق وذلك للدور والأهمية الكبيرة في غالبية الدول من حيث تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل والأكثر كفاءة، ويعد ظهور مفهوم القطاع الصناعي الخاص مع بدايات نشأة الصناعة وهذا المفهوم يختلف من بلد لآخر باختلاف النظام الاقتصادي والفلسفة الاقتصادية من حيث الأرباح والمسؤوليات والعوائد المتوقعة. ولكن لا يمكن لهذا القطاع أن ينمو ويزدهر دون أن يكون هناك دعم حكومي ايجابي، وهنا نجد الجدلية القائمة بين مؤيد ورافض لهذا الدعم، وتهدف البحث الحالية الى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الصناعي الخاص في ظل توجه مسار أغلب اقتصاديات دول العالم نحو التحرر والانفتاح واقتصاد السوق، وقد اعتمدت البحث أسلوب بحث الحالة للوصول إلى النتائج، وقد توصل البحث إلى أن الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الراهنة يواجه واقعاً صناعياً متخلفاً، يَتسم بالكثير من المشاكل والتحديات التي تعد معرقلاً أمام نشاطه وقدرته على النهوض والعمل في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بحرية التجارة واعتماد آليات السوق الحر فضلاً عن المعايير الاقتصادية في تخصيص الموارد، ويوصي البحث بضرورة حماية الاقتصاد الصناعي الخاص من خلال استخدام التعريفة الجمركية وكذلك إعادة النظر في اعتماد معايير الاقتصادية فاعلة لتحقيق افضل تخصيص للموارد.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد، الاقتصاد الصناعي، الاقتصاد الصناعي الخاص.

**المقدمة**

إن القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتكوين دخول الأفراد كما ويسهم بشكل مباشر في تعزيز رفاهية المجتمع، ويعد أيضاً واحد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعمل على تسريع عجلة التنمية الاقتصادية لما يملك من امكانيات وقدرات عالية في تحفيز وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى، كقطاع قائد بارتباطاته التشابكية والعلاقات والدوال الاقتصادية، وإن دعم واهتمام البلد في القطاع الصناعي الخاص في العراق لا يزال في مراحله الأولى على الرغم من سعيها في اعداد الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي ينظر لها على أنها خطط ذات فعالية في رفع مستوى ونشاط القطاع الصناعي الخاص. ولكن ما يُلاحظ على أرض الواقع على العكس من ذلك فلا تزال الأنشطة الصناعية الخاصة مهمشة في ظل هيمنة القطاع الصناعي العام، ولا شك في أن توجه البلد للقطاع الصناعي الخاص قد جاء متأخراً بعد فشل التصنيع، وهنا على البلد أن تعمل على اعادة رسم سياساتها في ظل تبعية تضعف من قراراتها بسبب الكثير من المتغيرات والأحداث منها أزمة المديونية، والتبعية التكنولوجية التي وضعتها تحت مطرقة الدول المتقدمة، فالخطط والبرامج الحكومية إذا ما تم تنفيذها بالشكل المرسوم وتوفرت جميع الامكانيات التي تجعل من تنفيذها أمراً سهلاً، فانه بالتأكيد سوف تلقي بظلالها على القطاعات الاقتصادية عموماً وعلى القطاع الصناعي بوجه خاص، وحتى يتمكن الاقتصاد العراقي من جني ثمار الأنشطة الصناعية الخاصة منطلقا من مزاياه النسبية، يتطلب الأمر تبني استراتيجيات صناعية شاملة تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتخليصه من احادية واختلالاته الهيكلية، وبالشكل الذي يعمل على

الزيادة في معدلات النمو في كل القطاعات السلعية من أجل الوصول إلى حالة الاكتفاء الذاتي، من المنتجات التي تغطي حاجة الأسواق المحلية والتي كانت تستنزف جزءاً كبيراً من أرصدة العملة الأجنبية.

## المبحث الأول
## الإطار العام للدراسة

**اولاً. أهمية البحث:** تكمن اهميه البحث من خلال:

1. تناولها لموضوع حيوي يخص الاقتصاد العراقي والقطاع الصناعي الخاص.
2. الاطلاع على أهم التحديات التي تواجه عملية التخطيط والتنفيذ في استراتيجية التوجه الحكومي في العراق وتقديم مجموعة من المقترحات للنهوض بواقع القطاع الصناعي الخاص.

**ثانياً. مشكلة البحث:** وجود تراكمات وتحديات داخلية وخارجية سابقة وحالية لا تزال مستمرة في مواجهة التوجه الحكومي نحو القطاع الصناعي الخاص، فخيارات البلد اصبحت مقيدة في رسم الرؤيا المستقبلية لهذا القطاع كون الخطط التي ترسمها البلد تواجه متغيرات متلاحقة تحد من فاعليتها بسبب طول المدة الزمنية.

**ثالثاً. فرضية البحث:** تنطلق الفرضية من فكره مفادها (يمكن تحليل الاقتصاد الصناعي الخاص في العراق للتعرف على واقعه وتشخيص تحدياته المستقبلية من أجل الاستعداد لمواجهتها.

**رابعاً. هدف البحث:** يهدف البحث إلى:

1. تحليل واقع القطاع الصناعي الخاص وبيان مدى مساهمته في الاقتصاد الوطني العراقي
2. تشخيص أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي الخاص في العراق وسبل مواجهتا.

**خامساً. منهجية البحث:** لأغراض منهجيه تم الاعتماد على الطريقة الاستنباطية في التدرج من العام إلى الخاص باستخدام أساليب بحث الحالة والتحليل ألوصفي لتحقيق الهدف المنشود من الدراسة.

**سادساً. حدود البحث:**

الحدود المكانية: العراق

الحدود الزمانية: تناولت البحث واقع القطاع الصناعي الخاص والتحديات الراهنة بشقيها الداخلية والخارجية، وتقييم الخطط والاستراتيجيات الحكومية الداعمة لهذا القطاع للمدة (2004-2020)، وبما يتناسب مع البيانات المتوفرة.

## المبحث الثاني
## الإطار النظري للبحث

**ماهية القطاع الصناعي الخاص سنتناول في هذا المبحث مفهوم وأنواع وأهمية والدور الذي يلعبه القطاع الصناعي الخاص**

**أولاً. مفهوم وانواع القطاع الصناعي الخاص**

1. **المفهوم:** تلعب الصناعة دورا بارزا وحاسماً في التطور وانتقال المجتمعات البشرية من التخلف إلى التقدم بغض النظر عن النظام الاقتصادي للدول فهي الركيزة الأساسية للدولة ومن خلالها يعرف مدى تطور البلد بمقدار تقدمها وتطورها الصناعي (الجنابي، 2013: 25).

وانطلاقا من هذا المبدأ يمكن تعريف القطاع الصناعي: على أنه نشاط رئيس في الاقتصاد الوطني والذي يتكون من عدد متزايد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من

الطبيعة وتحويلها إلى سلع خاضعة للاستهلاك البشري والانتاجي فالقطاع الصناعي يضم مجموعة من المشاريع الصناعية ذات الصناعات الاستخراجية والتحويلية (المعماري، 13:2010). ويعرف القطاع الصناعي بأنه فرع رئيس مهم وأساسي من فروع الاقتصاد القومي والذي يشمل مجموعة من المعامل والمصانع والمحطات والحقول والمناجم، التي تعمل من أجل إنتاج واستخراج المواد الأولية ومعالجتها أو تحويلها إلى سلع وطاقات تحقق أكثر نفعا للإنسان وتحقق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية (الحمداني، 2019: 12).

والقطاع الخاص من حيث المفهوم يختلف باختلاف الفلسفة الاقتصادية للبلد من حيث الأوليات المترتبة عليه والارباح والمسؤوليات والعوائد المتوقعة والأهداف التي يرسمها ويسعى إلى تحقيقها والمسؤوليات والوظائف التي توكل إليه، فالدور الذي يطمح أن يصل إليه القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني لأي بلد كان، إنما يعتمد على طبيعة ونوع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد (الدجاني، 1995: 64).

ويعرف القطاع الصناعي الخاص: بأنه كل ما يملكه الأفراد متفرقين اي كلا على حدة ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم في ظل سلطة البلد ومراقبتها والاشراف عليه في جميع القطاعات سواء كانت تجارية، خدمية صناعية، فضلاً عن أن جميع الابتكارات والمهن العلمية والابداعات الفكرية التي تعود إلى هذا القطاع، لا يستلم أفرادها دخلا أو مردودا من خزينة البلد فهو نشاط انتاجي ذو مجهود فردي يهدف إلى عدم تدخل البلد في شؤونه إلا من ناحية التوجيه والتمويل (العياري، 13:1996).

2. **أنواع القطاع الصناعي الخاص:** يقسم القطاع الصناعي الخاص من حيث ملكيه الأفراد على نوعين، والذي من خلاله يمارس دوره وأهميته في الاقتصاد:

**النوع الأول: الملكية الشخصية (الفردية):** ويعد أول من نظر إلى هذا النوع هو العالم الاقتصادي آدم سمث والذي طرح أفكاره وآراءه من خلال كتابه ثروه الأمم الذي نشر في عام 1776 فالنظام الفردي يمتلك فيه الفرد أغلب الموارد الاقتصادية ويكون الهدف الأساس من العمل الانتاجي هو من أجل البيع والحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح (المنفعة الشخصية)، إذ الملكية الشخصية بصفتها العامة هي اقرار المجتمع وحمايته لحقوق الأفراد بالاحتفاظ بما يحصلون من ثروات والتصرف بها كيف ما يشاؤون وهذا الحق يكون للفرد سواء كانت سلعاً استهلاكية (لإشباع حاجاته المتعددة) أو سلعاً انتاجية (تسهم في انتاج سلع اخرى)كالأرض أو رأس المال أو الآلات ومعدات. (عبد، 2015: 65)

**النوع الثاني: الملكية الجماعية (المشتركة):** ويمكن تصنيف الملكية الجماعية إلى ثلاثة اصناف وعلى النحو الآتي:

أ. **الشراكة:** الشراكة تدل على العلاقة بين الشركاء الذين يتقاسمون المخاطر والمنافع في عمل معين أو شركة أو مشروع مشترك (العيساوي، 2017: 22).

فهي تتمثل بوجود أكثر من شخص يقومون بإدارة المشاريع المشتركة بهدف الحصول على العوائد والأرباح المتحققة من العملية الإنتاجية، وهذا النوع من الملكية يكون مسجلاً بشكل قانوني ورسمي لدى دوائر البلد فضلا عن وجود اختلاف في طبيعة هذه المشاركة، وكذلك اختلاف في دور الشريك فهناك ما يسمى بالشريك الفعال (النشط)الذي يقوم بإدارة الشركة بكل جوانبها، وأيضاً يسهم في رأس مال الشركة. أما النوع الآخر من الشركاء الذي يسمى بالشريك غير الفعال (غير النشط)

فهو الشريك الذي يسعى للحصول على الأرباح فقط، من خلال مساهمته برأس مال الشركة فقط دون أن يكون له دور فعال في تسير الأعمال وإدارة أمور الشركة (القريشي، 2005: 37-38).

ب. **الشركات المساهمة:-** وهي منظمة تجارية كبيرة ينقسم فيها رأس المال على عدد متساوي من الاسهم وتكون قابلة لعملية التداول بالطرق التجارية وتكون مسؤولية الشركاء فيها بمدى مساهمتهم برأس مال الشركة، ولهذه الشركات خصائص كثيرة منها يمتاز رأس المال بأنه مبلغ كبير وضخم بحيث يسمح للشركات الدخول في المشاريع الاقتصادية الكبيرة ويكون ذلك المبلغ خاضعا لما تسمح به قوانين البلد، أما أسهم تلك الشركات فتكون ضئيلة للغاية وهذا يساعد على انتشارها بالأسواق وبين الشركات، وتجيز القوانين للمساهمين بعزل الأسهم التي يمتلكونها دون أخذ موافقه المساهمين الاخرين او الشركة ما لم يكن هناك مانع قانوني في النظام الداخلي للشركة، فضلا عن أن المساهمين غير مسؤولين عن الالتزامات الخارجية للشركة فهي تعمل على وضع قوانين حمائية تضمن للأفراد سلامة أموالهم (EUROPEAN BANK, 2011: 318).

ج. **الجمعيات التعاونية:-** وهي تجمع ذاتي خاص مستقل عن الحكومات لأشخاص مستقلين يهدفون الى تحقيق طموحاتهم وحاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع مملوك على نحو مشترك وتعاوني ويدار بأسلوب ديمقراطي، وأعلنت منظمة الأمم المتحدة عام 2012 عاما دولياً للتعاونيات وذلك اقراراً منها بأهمية هذه التجمعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولخفض معدلات البطالة والفقر وتوفير الاندماج الاجتماعي في مختلف أرجاء العالم، ويسمى الاقتصاد التعاوني بالاقتصاد الثالث لوقوعه ما بين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي (الرديعان، 2017: 26) إذ تسهم هذه الجمعيات التعاونية في تحقيق الكثير من الأهداف والمهام في اقتصاديات الدول النامية ومنها: (عبد الفتاح واخرون، 13:2012).

- ❖ توفير الوسائل المادية والمالية التي يمكن عن طريقها المساهمة في انجاح الكثير من المشاريع والبرامج الاستشارية التي تحقق المنفعة للمجتمع.
- ❖ توسيع طاقة السوق المحلية من خلال تحقيق زيادة حقيقية للدخول وزيادة حقيقية في الانتاج.
- ❖ تساهم في توفير مستلزمات الانتاج وبأسعار مناسبة وذلك من خلال تجمع العمال الصغار، والذي يجمعهم مبدأ المساعدة والتعاون فيما بينهم لغرض الانتاج والتسويق.
- ❖ المساهمة في رفع مستوى الدخول من خلال الدفاع عن حقوق العمال.

**ثانياً. أهمية القطاع الصناعي الخاص:** يعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق لما له من دور وأهمية كبيرة لدى غالبية الدول من حيث تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل والأكثر كفاءة، فقد شهدت المراحل الأخيرة من القرن العشرين تحول في اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر والانفتاح باتجاه الحاضنة الدولية، في ظل انخفاض وانحسار دور البلد ونمو وتوسع القطاع الصناعي الخاص في المجال الاقتصادي (شعيث، 2011: 228).

ويمكن ايجاز دور القطاع الصناعي الخاص من حيث أهميته في الاقتصاد على النحو الآتي:

1. استيعاب الأيدي العاملة الفائضة عن الحاجة والمتوفرة في مشاريع القطـــــــاع العام ولاسيما بعد عملية التحول نحو الخصخصة، وهذا بدوره سوف يعمل على تخفيض نسبة البطالة ومن ثم انخفاض نسبة المشاكل الاجتماعية التي تتزايد بشكل طردي مع زيادة نسبة البطالة (جواد، 2011: 84).

2. يساهم القطاع الصناعي الخاص في تصحيح الاختلالات في الهيكل الانتاجي إذ يتحول الاقتصاد الوطني بموجبه إلى اقتصاد يسهم في عمليه التنويع (DIVERESITY)، أي التنويع في مكونات الاقتصاد القومي (الناتج القومي). (محي الدين، 1997: 339).
3. كذلك يساهم القطاع الصناعي الخاص في تعبئة المدخرات الوطنية واستثمارها في الفروع الصناعية المختلفة وفي مقدمتها الصناعات التحويلية، من أجل القضاء على التخلف الصناعي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (جواد، 2011: 293).
4. يساهم في اشباع حاجه السوق المحلية من المنتجات المختلفة إذ إن منتجات القطاع الصناعي الخاص تتميز بالمقبولية كونها سلعاً ذات جودة عالية تخضع لمواصفات الجودة العالمية وهي بذلك تلاقي المقبولية لدى المستهلك، فضلا عن أن زيادة المنتجات الصناعية الخاصة سوف تؤدي إلى تقليل الاعتماد على منتجات الدول الاخرى وانخفاض الاستيرادات، وهذا يساهم في توفير العملة الأجنبية للبلد، ومن ثم نمو الناتج المحلي الاجمالي (العزاوي، 2009: 313).

**ثالثاً: القطاع الصناعي الخاص من حيث الدعم الحكومي (أي تدخل البلد) واقتصاد السوق.**

**1. الدعم بين المفهوم والدوافع**

أ. **المفهوم:** ظل الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة منذ سنوات طويلة يعد بالنسبة للعديد من الدول سياسة محورية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي منها (اسماعيل، 2018: 1):

- ❖ حماية ذوي الدخل المحدود وتوسيع فرص حصولهم على السلع والخدمات الاساسية.
- ❖ توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول.
- ❖ الحد من تقلبات أسعار السلع الاساسية ودعم استقرار الأسعار.
- ❖ دعم الانتاج والمنتجين.
- ❖ رفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية لاسيما الصناعية منها.

**ب. الدوافع:** هناك مجموعة من الدوافع التي تدعو إلى تدخل البلد في الجوانب الاقتصادية يمكن ايجازها بالآتي:

- ❖ بسبب فشل آلية السوق عن القيام بوظائفها الأساسية وفقاً لقانون الطلب والعرض ومن ثم فأن فرض الدعم الحكومي سيؤدي الى التقليل من المخاطر والأضرار الناتجة عن هذا الفشل.
- ❖ التدخل من أجل زيادة الانتاج ولا سيما السلع والخدمات التي تعد ضرورية من وجهة نظر المستهلك والمجتمع (العسيلي، 1994: 4).
- ❖ التدخل من أجل تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الفعال الناجم عن الزيادة في الدخول والاستثمارات، فضلا عن تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل.
- ❖ التدخل من أجل تحفيز وتشجيع وتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (الخطيب، 2015: 7).
- ❖ التدخل من أجل مكافحة الاحتكار، فالبلد تسعى للدعم من أجل الحد من سيطرة الشركات الكبيرة على بعض المشاريع الصغيرة الحيوية، التي تكون ذات أهمية كبيرة للمجتمع كمشاريع الكهرباء والنقل والمواصلات والخدمات وغيرها (ساموبلسون، 5:2001).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 313-330
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.17**

## المبحث الثالث

## القطاع الصناعي الخاص في العراق (الواقع والتحديات)

يواجه الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الراهنة واقعاً صناعياً متخلفاً، يَتسم بالكثير من المشاكل والتحديات التي تعد معرقلاً أمام نشاطه وقدرته على النهوض والعمل في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بحرية التجارة واعتماد آليات السوق الحر فضلاً عن المعايير الاقتصادية في تخصيص الموارد بدلاً من الاجراءات التي كانت معتمده سابقاً في ظل تزايد الضغوط الاقليمية والدولية المحيطة بالعراق، وتَعد مساهمة القطاع الصناعي الخاص في العراق من مجمل الناتج المحلي الاجمالي متدنية، بسبب التحديات والمعوقات التي تواجهه ومنها: القانونية، والاقتصادية، والأمنية، والسياسية فضلاً عن التحديات الخارجية.

### المطلب الاول: سمات القطاع الصناعي الخاص في العراق بعد عام 2003

إن المرحلة التي أعقبت أحداث عام (2003) أي الغزو الأمريكي للعراق شهد القطاع الصناعي الخاص في العراق أسوء المراحل والأحداث التي مر بها حيث العشوائية، والتخبط، وفقدان الخطط وعدم وضوح استراتيجية وطنية للتنمية والتطور، وفقدان المبادرة نتيجة للأوضاع الأمنية السيئة، إذ يلاحظ على القطاع الصناعي الخاص في هذه المرحلة تدني نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتي لا تتجاوز (1%)، وتسريحه للكثير من الأيدي العاملة ويعزى ذلك إلى تدهور البنى التحتية والمصانع والنقص الحاد في مستوى التكنولوجيا المستخدمة، فضلاً عن الاغراق السلعي للأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية ومن أبرز سمات هذه المرحلة هي (العزاوي، 2014: 136):

1. خروج رؤوس الأموال والكفاءات ذات الخبرة والمهارة الفنية من المنتجين والصناعيين الأكفاء إلى خارج البلد نتيجة تدني الوضع الأمني وخير دليل على ذلك زيادة حجم الاستثمارات للدول المجاورة ومنها الأردن على سبيل المثال إذ بلغ عدد المستثمرين العراقيين نحو (3927) مستثمر في عام (2005) والذي قدر حجم استثماراتهم إلى نحو (345,7) مليار دينار عراقي في العام نفسه.
2. ضعف فاعلية ودور القطاع الصناعي الخاص في نسب التنمية القطاعية ويعزى ذلك إلى غياب المناخ الاستثماري الملائم نتيجة عدم الاستقرار السياسي إذ يسمى رأس المال الاستثماري برأس المال الجبان كونه يبحث عن بيئة استثمارية مستقرة، فضلاً عن تخلف أساليب القواعد المالية للجهاز المصرفي (صعوبة الاقتراض المصرفي).
3. انهيار اعداد كبيرة من شركات القطاع الصناعي (العام والخاص) والتي لم يتم اعادة بنائها وذلك بسبب ارتفاع حزمة التكاليف وغياب الدعم الحكومي، وعدم قدرتها على المنافسة في ظل سياسة الاغراق السلعي والنقص الحاصل في المشتقات النفطية وفي المواد الأولية. إذ بلغ عدد الشركات الصناعية الخاصة الكبيرة والمتوسطة عام (2008) نحو (1634) شركة وكانت نسبة الشركات العاملة فيها (67,6%) من اجمالي عدد الشركات الصناعية وأغلبها في اقليم كردستان العراق بسبب الظروف الامنية الجيدة مما يعني توقف نحو (32,4 %) من عدد الشركات هذا كله انعكس بالنتيجة على ارتفاع نسب البطالة إلى (35%) من مجموع السكان من هم في سن العمل.
4. ضعف وانحسار دور البلد في دعم القطاع الصناعي الخاص من حيث التمويل والدعم والتشريع فبعد أن حصل القطاع الزراعي على فرصته المناسبة بأطلاق وتفعيل المبادرة الزراعية، بينما القطاع الصناعي الخاص همش وأهمل.

5. على الرغم من أن القطاع الصناعي الخاص يمتلك العدد الأكبر من الشركات الصناعية إذ تقدر نسبة ما يملكه (98.3%) من اجمالي عدد الشركات الصناعية العاملة والبالغة (17758) شركة في مقابل (1.5%) مملوكة للدولة و(0.2%) ذات ملكية مشتركة، إلا أن هذا التوزيع لا يعكس مساهمة كل قطاع في اجمالي الانتاج الصناعي فالمعروف أن شركات القطاع العام تمثل العمود الفقري للقطاع الصناعي في الأسواق العراقية إذ إنها مسؤولة عن انتاج (90%)من اجمالي الانتاج الصناعي، فضلاً عن أن الغالبية العظمى من المعامل والشركات العاملة في القطاع الصناعي الخاص تتسم بضعف الانتاج نتيجة ضعف المستوى التقني، فالآليات والمعدات والمكائن قديمة ومتهالكة وغير مواكبة للتطورات والتكنولوجيا الحديثة للتشغيل والسيطرة (الاستراتيجية الصناعية في العراق، 2013: 5).

**المطلب الثاني: التحديات الراهنة للقطاع الصناعي الخاص**

يواجه القطاع الصناعي الخاص في العراق العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون أن يأخذ هذا القطاع مكانته الرائدة كقطاع قائد في عملية التنمية الصناعية للبلد، البعض من هذه التحديات هي جديدة وطارئة حدثت بعد عام 2003 والاخرى كانت نتيجة تراكمات ورثها هذا القطاع منذ الأزمنة السابقة. ومن أهم هذا التحديات والمعوقات هي:-

**اولاً. التحديات الداخلية التي تواجه القطاع الصناعي الخاص في العراق:** يمكن حصر التحديات الداخلية التي تواجه القطاع الصناعي الخاص في العراق عموماً ضمن أطر البيئة (القانونية والاقتصادية).

1. **التحديات القانونية** من حيث السلبيات القانونية هناك العديد من التشريعات المهمة والتي لا تزال قيد التنفيذ ومعلقة ولم يتم تفعيل العمل بها التي تخص عمل هذا القطاع وهي:

أ. **قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لسنة (2010):** يهدف هذا القانون إلى ضمان حماية حرية المنافسة ومنع احتكار السوق لتحفيز خفض التكاليف والأسعار وتحسين جودة السلع والخدمات، وهذا بدوره سيؤدي إلى تعزيز وتطوير القطاعات ككل (الخاص والمختلط والعام)، وضمان تدفق كافً وعادل من السلع والخدمات إلى السوق. وجميع احكام هذا القانون سارية على أنشطة الانتاج والتجارة داخل العراق وخارجه، والتي يقوم بها الأشخاص المعنويين والطبيعيين داخل العراق وعلى اي نشاط خارجي يترتب عليها آثار في الداخل (جريدة الوقائع العراقية، 2010 ج1:35).

ب. **قانون الشراكة بين القطاعين (العام والخاص)2012:** تم اعداد مسودة هذا القانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام 2012 بأشراف مباشر من قبل منظمة اليونيدو (UNIDO) للتنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة وضمن برنامج تنمية القطاع الخاص في العراق بالتشاور مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وعلى الرغم من التعديلات والاصلاحات التي أجريت على هذا القانون من قبل فريق عمل الاصلاح الاقتصادي إلا أن هذا القانون لا يزال معلق ولم يتم تفعيله لأنه يحتاج عندما يسن ويطبق أن يستكمل بمجموعة أنظمة أو تعليمات مهمة لكل قطاع على حده (استراتيجية تطوير القطاع الخاص، 2014: 111).

ج. **قانون الاصلاح الاقتصادي الاتحادي (2012):** هذا القانون لا يزال معلقاً ولم يتم تفعيله لغاية الآن وذلك لأسباب اجرائية واقعة ما بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية).

د. **قانون العمل (2012):** تم اعداد هذا القانون برعاية منظمات دولية منها (International) Labor Organization، ويتضمن هذا القانون العديد من الأمور التنظيمية والتشريعية التي تخص عمل النقابات والجمعيات القائمة على تنظيم العلاقة بين مالكي المنشآت

الصناعية الخاصة والعاملين في تلك المنشآت، شريطة ان تكون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي المسؤول المباشر عن تنظيم هذه الأمور إلا أن حالة هذا القانون لم تختلف عن سابقاته، فهو لا يزال غير مفعل على الرغم من التعديلات التي أجريت عليه ولمرات عدة على مدى أربع سنوات (استراتيجية تطوير القطاع الخاص، 2014: 112).

ه. **قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل:** هذا القانون مبهم وغير واضح يحتاج هذا القانون إلى مراجعة جوهرية معمقة كون أهدافه غير واضحة، ولا يميز بين الاستثمارات المحلية والاجنبية، وعدم وضوح دور الهيئة الوطنية للاستثمار التي تعمل حالياً كهيئة تنفيذية للدولة تتولى ادارة الأراضي وغيرها من المعاملات، وكذلك عدم وضوح الاعفاءات الضريبية، وعدم وضوح آلية تسوية المنازعات الخاصة وعلى الرغم من التعديلات التي اجريت على هذا القانون إلا أنه لا يزال هذا القانون غير فاعل والتعديلات المقترحة معلقة ولم يتم العمل به.

و. **قانون حماية المستهلك رقم (1) لسنة 2010:** يعد هذا القانون من أهم القوانين التي شرعت لحماية المستهلك لكن لا يزال تطبيق هذا القانون معلق وغير فعال على الرغم من اقراره وانسجامه مع المعايير الدولية، ويرجع سبب عدم تطبيقه إلى عدم وجود تعليمات تبين عمل تنفيذ فقرات هذا القانون فهو يحتاج إلى تشكيل جهة ادارية خاصة مسؤولة عن تولي القيام بتنفيذ فقرات هذا القانون (جريدة الوقائع العراقية، 2010 ج 1:2).

ز. **قانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010:** شرع هذا القانون من أجل المساهمة في تطوير صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الاسواق الإقليمية والدولية، ومن أجل توفر الحماية للمنتجات المحلية العراقية ضد اغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة المدعومة، وعلى الرغم من التعديلات التي أجريت على هذا القانون إلا أنه لا يزال معلقاً ولم يتم اقراره لغاية الآن ويعد هذا القانون من أهم القوانين التي تساهم في تنمية وتطوير الصناعات المحلية (جريدة الوقائع العراقية،2010ج1-2):1.

**2. التحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع الصناعي الخاص في العراق ومن أهمها:**

أ. **غياب المنافسة والجودة:** إذ إن معظم صناعات القطاع الخاص في العراق تركز على الصناعات الغذائية الاستهلاكية التي تستهلك بالداخل بالدرجة الأساس، ومن بعدها الأدوات المنزلية البسيطة والاثاث هذا يعكس التوجه الواضح نحو السوق المحلية مبتعدة بذلك عن التصدير إلى الخارج مستفيدة من دعم حماية الحكومة لهذه الصناعات كونها صناعات تحتاج رؤوس أموال قليلة مقارنة بالصناعات الأخرى وبسيطة التكنولوجيا وغير معقدة ومبتعدة عن معايير المنافسة الدولية وعلى الرغم من التوجه الحكومي والخطط التنموية الداعمة للقطاع الصناعي الخاص إلا أنه لا تزال معايير الجودة متدنية على مستوى انخفاض جودة المدخلات الانتاجية وابتعاد المخرجات عن معايير الجودة الدولية والمحلية شهادة الجودة المعروفة بالأيزو وبالنتيجة هذا يوثر سلباً على المنتوج النهائي ومن ثم يضعف القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية (IRAQI MARKWT ASSEMENT 2012:11).

ب. **ضعف الدور الفعال لحاضنات الأعمال والمجمعات الصناعية** تعد حاضنات الأعمال من الاساليب التي صممت خصيصاً لتسريع نمو ونجاح الشركات الريادية من خلال سلسلة من المصادر والخدمات الداعمة، والتي تتضمن المساحة اللازمة الضرورية لنجاح تلك الشركات من خلال التمويل، التدريب، الخدمات العامة، وشبكات الاتصال فالدور المباشر للحاضنة يتسم بتشجيع الشركات الجديدة على النجاح من خلال التخفيف من العقبات والتكاليف (سماوي، 2010: 138).

أما المجمعات الصناعية فهي تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات الساندة التي تعمل في مكان ونشاط معين، ومن ثم هذه التجمعات تعمل جنباً إلى جنب مع حاضنات الأعمال من أجل رفع مستوى الناتج الصناعي، وتطوير الصناعات التحويلية وتنمية الموارد البشرية العاملة في تلك الصناعات وتوسيع نطاق عمل القطاع الخاص (افاق تطبيق المجمعات الصناعية، 2013: 18). إذ لم يعد خافياً ان لحاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية أهمية بالغة تعمل جنباً إلى جنب مع المجمعات الصناعية من أجل بناء وتطوير التكنولوجيا الوطنية للبلد، في حين إن العراق جاء متأخرا في تطبيق هذا المجال إذ إن أول مبادرة كانت عن طريق هيأة البحث والتطوير التابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن والتي تمثلت بأنشاء نواة بسيطة عدت حاضنة الأعمال في مجال المصنوعات النسيجية، فضلاً عن البدء بأنشاء أربعة مجمعات صناعية في محافظات(البصرة، الانبار، الموصل، ذي قار) إلا أن الاحداث الأمنية في عام (2014) عطلت التأسيس في محافظتي نينوى والانبار نتيجة دخول العصابات الارهابية إلى هذه المحافظات هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشكلة التنسيق والانسجام مع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وذلك لارتباط دائرة براءات الاختراع والملكية الفكرية بالجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من الناحية الهيكلية وليس بوزارة الصناعة والمعادن (الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2013،2030-133).

ج. **مشكلة التمويل** تعد مشكلة التمويل من المشاكل الرئيسة التي تواجه تطور القطاع الصناعي الخاص على الرغم من تحرر السوق المالي واخضاع السياسة النقدية للعمل وفق آليات السوق، فضلاً عن منح النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص الحرية في تحديد أسعار الفائدة بنفسيهما دون تدخل مباشر من قبل البنك المركزي، إلا أن قطاع المصارف الأهلية وما تم ملاحظته من قبل البنك المركزي قد ظل متمسكا بإشارات فائدة عالية على القروض الممنوحة للجمهور، فما زالت القروض التي تمنحها الكثير من المصارف الأهلية عالية في متوسطاتها السنوية بقرابة (17%) بل قد تصل بعض الفوائد المستوفاة على القروض الممنوحة للجمهور إلى ما بين (20-25 %) سنويا، فضلاً عن وجود الكثير من الاشكاليات التي تندرج ضمن مشكلة التمويل ومن أهمها: (صالح، 2013: 53-55).

- ❖ الشروط التعجيزية والاجراءات المعقدة وطلب ضمانات عينية لا يتمكن أصحاب المشاريع الصغيرة من توفيرها إذ تؤدي إلى عزوف المستثمرين وخاصة الجدد منهم عن أخذ القروض المصرفية.
- ❖ ازدواج الجنسية لأغلب السياسيين ورجال الأعمال وهروب الكثير من رؤوس أموال الاستثمار للخارج بسبب تردي الأوضاع الأمنية والفساد الاداري.
- ❖ القروض الممنوحة للاستثمار في القطاع الصناعي الخاص غير عادلة إذ إن كثافة التمويل(القروض) نجدها أكثر تركيزاً في المركز إذ يظهر هنا عامل الاستقطاب المالي كقوة جذب للمركز وطرد للأطراف للاستثمار في المشاريع الصناعية وكما في الجدول والشكل رقم (1) الذي يبين نسبة توزيع القروض المصرفية الخاصة، إذ يلاحظ أن العاصمة بغداد تستأثر بالحصة الأكبر أي بما يقارب (48.7%) من التمويل أي ما يعادل تقريباً حصة باقي المحافظات مجتمعة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 313-330
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.17

جدول (1): نسبة توزيع القروض المصرفية الخاصة بالنشاط الصناعي وفق المحافظات للعام 2016

| المحافظة (1) | عدد القروض (2) | النسبة% (3) | المحافظة (4) | عدد القروض (5) | النسبة% (6) |
|---|---|---|---|---|---|
| القادسية | 407 | 3.1 | كربلاء | 557 | 4.3 |
| الانبار | 105 | 0.81 | كركوك | 66 | 1.2 |
| بابل | 460 | 3.58 | ميسان | 163 | 1.26 |
| بغداد | 6253 | 48.7 | المثنى | 316 | 2.46 |
| البصرة | 368 | 2.86 | النجف | 733 | 5.7 |
| دهوك | 215 | 1.67 | نينوى | 202 | 1.5 |
| ذي قار | 136 | 1 | صلاح الدين | 183 | 1.4 |
| ديالى | 310 | 2.41 | السليمانية | 1153 | 8.98 |
| اربيل | 965 | 7.4 | واسط | 247 | 1.92 |

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على:

1. بيانات التقرير السنوي –الشركة العراقية للضمانات المصرفية 2016 ص23
2. العمود (3 و6) من عمل الباحث.
3. تم استخراج النسبة المئوية من خلال (القرض المخصص لكل محافظة مقسوماً على مجموع القروض الكلية) *100 إذ بلغ المجموع الكلي للقروض (12839) قرضاً.

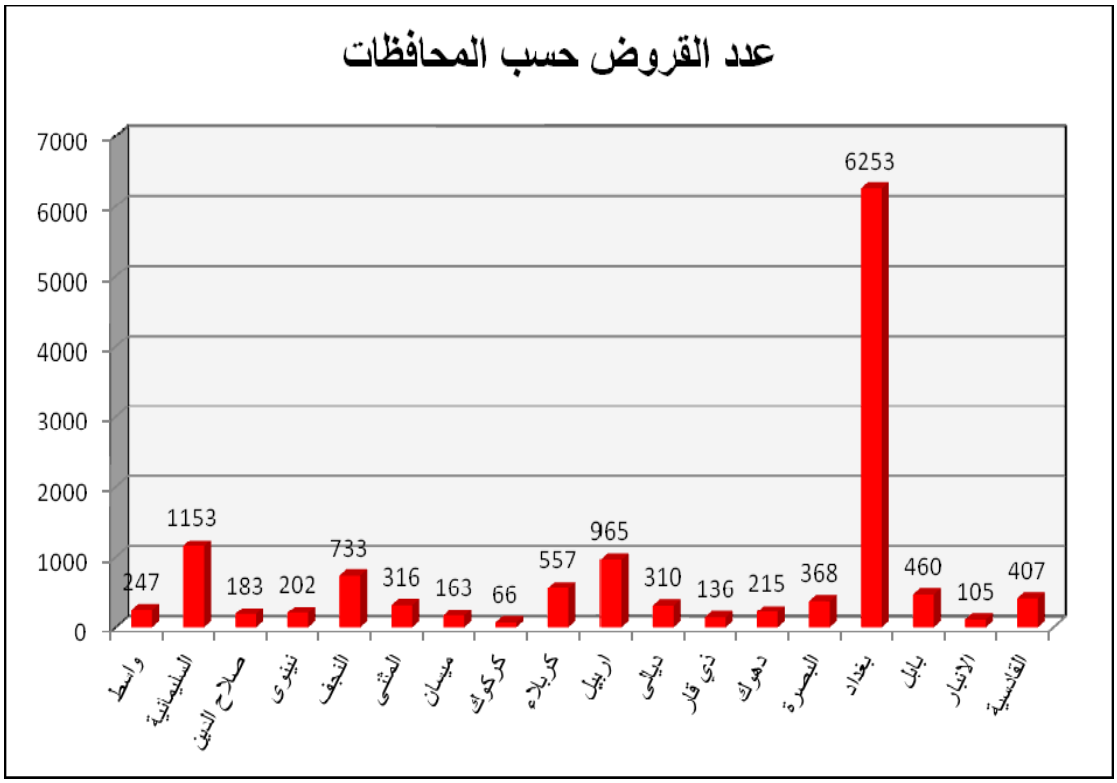


شكل (1): القروض المضمونة بواسطة الشركة العراقية للكفالات المصرفية حسب المحافظات

المصدر: بيانات الجدول رقم (1).

د. **مؤشر الشفافية ودرجة سهولة الأعمال:** بين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وفقاً لبيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للعام 2019، يحتل العراق المرتبة (171) بين (190) اقتصاداً وبدرجة تصنيف(44.72 %) من مجموع اقتصاديات العالم، وكما هو واضح في الشكل رقم (2)، ووفقا لهذه التقارير إذ إن (70%) من اقتصاديات العالم أجرت اصلاحاً واحداً على الأقل في المجالات العشرة التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، في حين إن العراق لم يجر أي اصلاحا مقارنة في العام 2017. وهذا كله يعكس مدى تناسب درجة الشفافية مع سهولة ممارسة الأعمال فكلما كانت الاجراءات سهلة وواضحة وغير معقدة لإنجاز معاملة أو مشروع يتعلق بالقطاع الخاص تكون البيئة الاستثمارية بيئة جاذبة للبلد، والعكس صحيح في حال غياب الشفافية ودرجة اليسر والتعقيد في الاجراءات التي تعد واحدة من اشكال الفساد الاداري والمالي، والتي لها آثار جسيمة وبالغة على البيئة الاستثمارية ويمكن اجمالها من نواح عدة منها (النواب، 2018: 1-3):

- ❖ طول المدة الزمنية لأنشاء المشروع ولاسيما المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تعد من المشاريع قصيرة الأجل مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار بسبب الخسائر المترتبة عن التعقيد والتأخير بالإجراءات الادارية للتأسيس.
- ❖ يعتمد المستثمر في تحليله للمعلومات وبحث الجدوى على التوقعات العقلانية الرشيدة فهو غير مجازف ويكون عالي الحساسية تجاه درجة الخطورة.

أما بالنسبة لموقع العراق من المعايير الجزئية العشرة التي لا يزال البنك الدولي يسعى لإضافة معايير جديدة والتي تعد من مؤشرات جذب أو طرد الاستثمارات وفي الوقت نفسه تعد تحدياً كبيراً وعائقاً بوجه الاستثمار الصناعي فلا يزال العراق بعيداً عن هذه، إذ يمكن اجمال نقاط الضعف في مجال الاستثمار الصناعي الخاص من خلال بيان درجة اليسر لموقع العراق في معايير البنك الدولي كمعيار أساسي لجذب أو طرد الاستثمارات. وكما موضح في الجدول رقم (2).

جدول (2): ترتيب العراق دولياً وفق المعايير الجزئية لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في نشرة البنك الدولي 2019

| ت | المعايير الجزئية للبنك الدولي وفق درجة الخطورة | ترتيب العراق عالميا |
|---|---|---|
| 1 | البدء في الاعمال التجاري(النشاط التجاري) | 155 |
| 2 | الحصول على الائتمان | 186 |
| 3 | تسوية حالات الاعسار والافلاس | 168 |
| 4 | التعامل مع اعمال البناء والتشييد اللازمة للمشروع (استخراج تراخيص البناء) | 103 |
| 5 | الحصول على الطاقة الكهربائية | 126 |
| 6 | حماية المستثمرين الاقلية | 125 |
| 7 | دفع الضرائب | 129 |
| 8 | التجارة عبر الحدود | 181 |
| 9 | اجراءات تسجيل المشروع الصناعي | 113 |
| 10 | انفاذ العقود | 143 |

الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات

World Bank (2019), Doing Business, Measuring Regulatory Qualty and-2 Eficiency, p175

**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.17

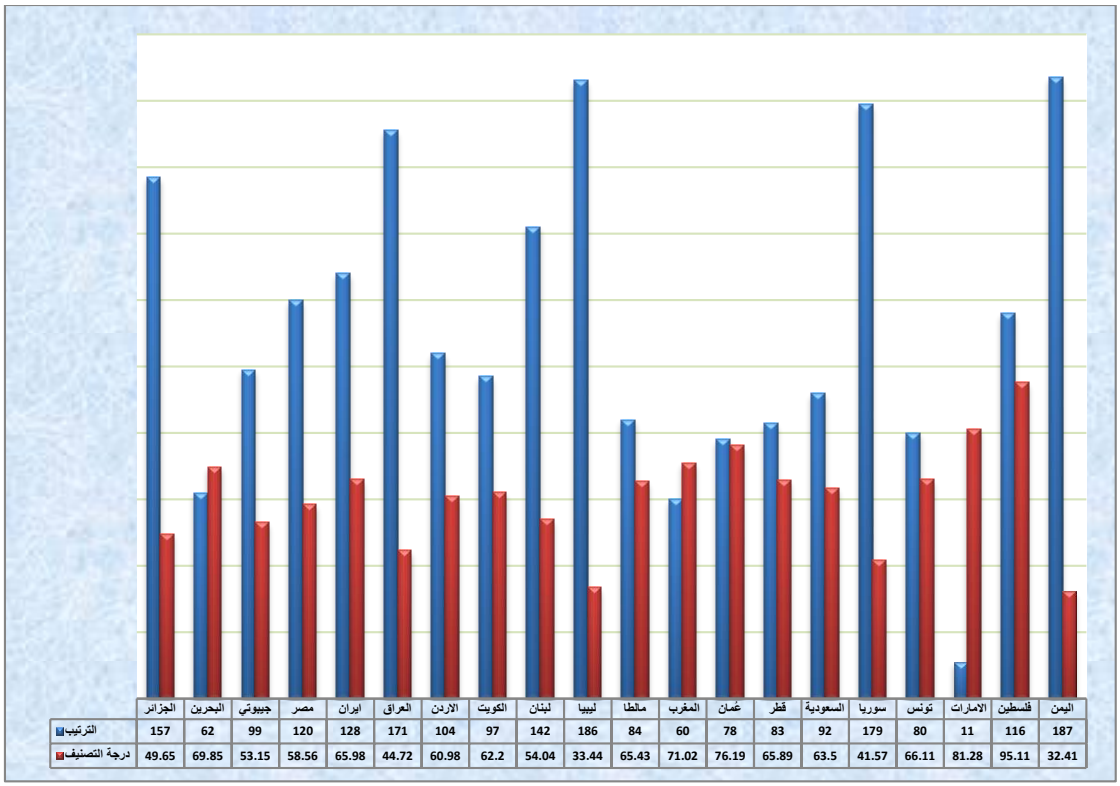

| | الجزائر | البحرين | جيبوتي | مصر | ايران | العراق | الاردن | الكويت | لبنان | ليبيا | مالطا | المغرب | عمان | قطر | السعودية | سوريا | تونس | الامارات | فلسطين | اليمن |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الترتيب | 157 | 62 | 99 | 120 | 128 | 171 | 104 | 97 | 142 | 186 | 84 | 60 | 78 | 83 | 92 | 179 | 80 | 11 | 116 | 187 |
| درجة التصنيف | 49.65 | 69.85 | 53.15 | 58.56 | 65.98 | 44.72 | 60.98 | 62.2 | 54.04 | 33.44 | 65.43 | 71.02 | 76.19 | 65.89 | 63.5 | 41.57 | 66.11 | 81.28 | 95.11 | 32.41 |

شكل (2): ترتيب ودرجة تصنيف مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لدول مختارة2019

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات:

World Bank (2019), Doing Business, Middle East and North Africa Highlights, p5

ه. **انخفاض الطلب المحلي تجاه منتجات الشركات الصناعية والتي أخذت تتزايد بشكل متنامي بعد أحداث** عام 2003 وانفتاح السوق امام المنتجات الأجنبية وسياسة الاغراق التي واجهت السوق المحلية العراقية، فضلاً عن العديد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وكما هو واضح في الجدول رقم (3). فكانت المشكلة الرئيسية بالدرجة الأساس والتي تأتي بالمرتبة الأولى هو مؤشر عدم انتظام تجهيز القوة الكهربائية إذ بلغت النسبة للمشروعات المتوسطة(85.8%) وللمشروعات الصغيرة (84.4%)، تأتي بعدها من حيث الأهمية في المرتبة الثانية عدم توفر الوقود السائل بعد رفع الدعم من قبل الحكومة استجابة لتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إذ بلغت النسبة للمشروعات المتوسطة (64.6%) وللمشروعات الصغيرة (54.9%)، اما الصعوبة التي تأتي بالمرتبة الثالثة هو ارتفاع كلف الانتاج، فبالنسبة للمشروعات المتوسطة بلغت النسبة(54.0%)وبالنسبة للصغيرة كانت(39.0%) وفي المرتبة الرابعة تردي الوضع الأمني إذ بلغ(48.6%) أما المشاكل الأقل تأثيراً فكانت مشاكل الاتصالات والمعلومات بالنسبة للمشروعات المتوسطة، أما المشروعات الصغيرة فكانت صعوبات التحويل الخارجي.

جدول (3): أهم الصعوبات الداخلية التي يعاني منها القطاع الصناعي الخاص في العراق في القرن الحادي والعشرون

| الصعوبات والمشاكل | العدد | | النسبة المئوية | |
|---|---|---|---|---|
| | متوسطة | صغيرة | متوسطة | صغيرة |
| قلة الطلب على منتجات المنشآت | 38 | 304 | 33.6 | 29.2 |
| نقص المواد الاولية | 57 | 366 | 50.4 | 35.2 |
| الوضع الامني | 37 | 506 | 32.7 | 48.6 |
| نقص الطاقة الانتاجية | 23 | 128 | 20.4 | 12.3 |
| ضعف المهارات الادارية | 7 | 7 | 6.2 | 0.7 |
| ضعف مهارات التشغيل | 11 | 24 | 9.7 | 2.3 |
| نقص المعدات | 28 | 179 | 24.8 | 17.2 |
| مشاكل النقل | 39 | 170 | 34.5 | 16.3 |
| نوعية المواد الاولية | 33 | 250 | 29.2 | 24.0 |
| قطع الغيار وخدمات ما بعد البيع | 19 | 55 | 16.8 | 5.3 |
| الاجراءات البيروقراطية الحكومية | 28 | 69 | 24.8 | 6.6 |
| ارتفاع كلف الانتاج | 61 | 406 | 54.0 | 39.0 |
| صعوبات التحويل او التحويل الخارجي | 12 | 9 | 10.6 | 0.9 |
| الاستيرادات الغير القانونية | 14 | 77 | 12.4 | 7.4 |
| عدم انتظام تجهيز القوة الكهربائية | 97 | 879 | 85.8 | 84.4 |
| مشاكل الاتصالات والمعلومات | 4 | 17 | 3.5 | 1.6 |
| عدم انتظام تجهيز الماء | 49 | 334 | 43.6 | 32.1 |
| نقص امكانية الخزن | 16 | 65 | 14.2 | 6.2 |
| عدم توفير الوقود والزيوت | 73 | 572 | 64.6 | 54.9 |
| اعباء نظام ضائب الدخل | 23 | 62 | 20.4 | 6.0 |

المصدر: صليبي، ياسمين سعدون، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق، مديرية الاحصاء الصناعي،2012، ص 8

و. **الانخفاض في مستوى تكنولوجيا المعلومات والحوسبة** في أعمال المشروعات الصناعية الخاصة ومنها التكنولوجيا الصلبة (Hard WEAR) وتعني الآلات والمكائن والمعدات الانتاجية للمشروعات الصناعية الخاصة، والتكنولوجيا المرنة (SOFT WEAR) وتعني تكنولوجيا المعلومات والتشغيل إذ لا يمكن الابتعاد عن هذه التكنولوجيا مهما كان حجم الشركة الصناعية الخاصة كبيرة أو صغيرة، سواء على صعيد الدول المتقدمة أو النامية فهي تساعد على تحسين نوعية الانتاج وكفاءته، فضلاً عن ايجاد الحلول للمعوقات والمشاكل التي تواجه العمليات الانتاجية ( IRAQI MARKET ASSEMENT, 2010: 29).

ز. **وقوف المصالح التجارية الأجنبية والمحلية بالضد من مصلحة النشاط الصناعي المحلي** ومساعدة بعض الجهات المتنفذة لتلك المصالح التجارية التي تقف عائقاً أمام تأهيل وتشجيع المنتجات الصناعية المحلية، ففي ظل هذا الوضع يشجع على دخول سلع تعدَ بالمعنى الاقتصادي غير قابلة للمتاجرة

كمواد البناء والطابوق وذلك لارتفاع تكاليف نقلها عبر الحدود، فضلاً عن مواد أخرى والتي غزت الاسواق العراقية ولاسيما الرديئة منها وبأسعار رخيصة اصبحت عائقاً أمام تصريف المنتجات الصناعية العراقية كالإسمنت مثلا ذو المواصفات الجيدة (القريشي، 2021: 21).

**ثانياً. التحديات الخارجية وتتمثل بالآتي:**

1. الضغط الدولي المتمثل بالسياسات الاقتصادية التي تمارسها المنظمات العالمية ومنها صندوق النقد الدولي وسياسته بإدارة الديون واقتصاديات العالم فهو يعد المسؤول عن سياسات التثبيت الاقتصادي من خلال ثبات سعر الصرف والسيطرة على التضخم النقدي كأساس لبدء عملية الاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي في السعي لإعادة هيكلة الاقتصاد نحو الخصخصة ومن ثم فأن هاتين المؤسستين لها تأثير على نشاط القطاع الصناعي الخاص في العراق فنتيجة لتراكم الديون الخارجية قبل وبعد عام 2003 أصبح من الطبيعي القبول بشروط وسياسات صندوق النقد الدولي (البيبلاوي، 2000: 55).
2. 2.منظمة التجارة العالمية (WTO)هي الأخرى تمارس ضغوط من خلال تحجيم دور البلد في حماية المنتجات الصناعية الخاصة الناشئة، ففي حال انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية سيكون ملزماً بقبول شروط واتفاقيات هذه المنظمة والتي تعد تحدياً يواجه القطاع الصناعي الخاص مما يعني وضع معوقات جديدة أمام حركة المنتجات الصناعية للدول النامية.

اما واقع العراق من المعايير البيئية الدولية المتعلقة بالتلوث ومعالجة المخلفات الصناعية وما الى ذلك، نجده مبتعداً كما هو الحال مع العديد من الدول النامية، ومن ثم المسالة التي تكون أكثر خطورة تتمثل في سعي الدول المتقدمة في ادخال مسائل البيئة وشروطها في حزمة الاتفاقيات الضمنية لمنظمة التجارة العالمية، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً ومنعطفاً كبيراً بالنسبة للعراق (chrestiana figueeres, 2010: 3).

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً. الاستنتاجات:**

1. إن الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الراهنة يواجه واقعاً صناعياً متخلفاً، يَتسم بالكثير من المشاكل والتحديات التي تعد معرقلاً أمام نشاطه وقدرته على النهوض والعمل في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بحرية التجارة واعتماد آليات السوق الحر فضلاً عن المعايير الاقتصادية في تخصيص الموارد.
2. عدم تناسب درجة الشفافية مع سهولة ممارسة الأعمال إذ إن العراق لا يزال في مراتب متأخرة من تصنيف درجة سهولة الأعمال، وهذا يعني عدم وجود بيئة استثمارية جاذبة للقطاع الخاص ولاسيما في مجال الصناعات، فضلاً عن عدم معالجة حالات الفساد الاداري والمالي والتي لها آثار جسيمة على البيئة الاستثمارية.
3. ضعف فاعلية ودور القطاع الصناعي الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي إلى (1%).
4. إن العديد من التشريعات والقوانين التي تمس عمل القطاع الصناعي الخاص في العراق لا تزال غير مفعلة، فضلاً عن التأخير والعرقلة في اقرار الكثير من التعديلات التي أجريت على القوانين ومنها قانون حقوق الملكية الفكرية الصناعية، وتعقيد اجراءات الحدود التجارية.

5. عدم وجود الرغبة الحقيقية والجادة من قبل بعض الجهات الحكومية في اعادة وتأهيل وتشجيع الصناعات العراقية وتفعيل القوانين وتطبيقها لأنها ستقف بالضد أمام المصالح التجارية الاجنبية ومصالحهم الخاصة وبذلك يسعى الكثير من المتنفذين إلى ابقاء القطاع الصناعي الخاص غير فعال وغير مبادر في تحقيق وسد حاجة السوق المحلية.
6. يعد التمويل مصدر أساسي في نهضة ونمو المشاريع الصناعية فعلى الرغم من انفتاح الاقتصاد العراقي والتحرر التجاري والمالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، إلا أن المصارف الاستثمارية الأهلية لا زالت تفرض نسب فائدة عالية على القروض الممنوحة والتي قد تصل لأكثر من (17%)، مما يعني أن البيئة المالية في العراق غير مهيأة تماما كونها بيئة غير جاذبة وطاردة للاستثمار الصناعي.

**ثانياً. التوصيات:**

1. لابد من إدراك ضرورة وأهمية تدخل البلد في الحياة الاقتصادية ولاسيما في مجال نشاط القطاع الصناعي الخاص بدءاً من مرحلة ولادة المشروع مروراً بمرحلة الانتاج من خلال العمل على وضع سياسات تعمل على توفير مستلزمات الانتاج، وبأسعار مدعومة وتنافسية وصولاً إلى مرحلة التسويق.
2. العمل على تفعيل القوانين والتشريعات التي لا تزال قيد التنفيذ ولم تفعل بعد والتي تمس عمل ونشاط القطاع الصناعي الخاص مثل حقوق الملكية الصناعية، قانون التعرفة الجمركية، وقانون منع الاحتكار وغيرها
3. الاهتمام بعملية البحث والتطوير الصناعي من خلال توفير التخصيصات المالية اللازمة لدعم المشروعات الصناعية ذات المكون التكنولوجي العالي.
4. التريث حالياً في مسالة الانضمام الكامل إلى منظمة التجارة العالمية لحين النهوض باقتصاد متطور وبمختلف قطاعاته من أجل خلق قاعدة انتاجية متنوعة توفي بالالتزامات المنظمة.
5. الاهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة والعمل على خفض الشروط والالتزامات المالية والمتمثلة بتحديد الحد الأدنى لرأس المال للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة والعناية الخاصة بصغار المنتجين من كسبة وحرفيين واصحاب الورش الصناعية الصغيرة.
6. تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الخاص من خلال قيام البلد بشراء التكنولوجيا بأنواعها الصلبة والمتمثلة بالآلات والمكائن والمعدات التي تحتاجها المنشآت الصناعية.
7. العمل على انشاء المدن والمجمعات الصناعية والاستفادة من تجارب البلدان الاقليمية في هذا المجال، من أجل تسهيل عملية توفير البنى التحتية كمد طرق النقل والمواصلات وشبكات الاتصالات وسهولة اقامة الدورات التطويرية والتعليمية.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

**أ. الكتب:**

1. البيبلاوي، حازم (2000) النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
2. القريشي، مدحت كاظم (2005) الاقتصاد الصناعي، عمان-الاردن، دار وائل للنشر.
3. القريشي، مدحت (2011) تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الثانية، عمان-الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

4. العياري، الشاذلي (1996) القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك، عمان، منتدى الفكر العربي للنشر.
5. المعماري، عبد الغفور حسن كنعان (2010) اقتصاديات الانتاج الصناعي، عمان، دار وائل للنشر.
6. جواد، صائب إبراهيم (2011) اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، اربيل، مطبعة جامعة صلاح الدين.
7. ساموبلسون، بول (2001) الاقتصاد، ترجمة، هشام عبد الله، مراجعة: أسامه الدباغ، الطبعة الخامسة عشر، مطبعة الاهلية للنشر والتوزيع.
8. صالح، مظهر محمد (2013) الاقتصاد الريعي المركزي ومأزق أنفلات السوق رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن، بغداد- بيت الحكمة، الطبعة الاولى.
9. محي الدين، عمرو (1997) التخلف والتنمية، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

**ب. البحوث والدراسات والتقارير:**

1. الجنابي، هيثم عبد القادر (2013) بعض المؤشرات للإنتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، بغداد، المجلد (19)، العدد (70).
2. الخطيب، ممدوح عوض (2015) أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي، المجلد (7)، عدد (14).
3. اسماعيل، طارق (2018) سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، دراسات اقتصادية، ابو ضبي- الامارات العربية المتحدة.
4. الدجاني، برهان (1995) دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، ندوة القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
5. العزاوي، كريم عبيس حسان (2014) الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد (194)، الإصدار (12).
6. العزاوي، كريم عبيس (2009) واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، المجلد (322)، العدد (1).
7. العسيلي، سيف مهبوب (1994) الاثار الاقتصادية والاجتماعية لرفع الدعم دراسات في الاقتصاد اليمني، مجلة الثوابت، صنعاء-اليمن.
8. العيساوي، كاظم فارس ضمد (2017) دور منهج الشراكة الاسكانية في العراق، مجلة كلية الهندسة، جامعة بغداد، المجلد (23)، العدد (8).
9. افاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيرها على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات 2013.
10. النواب، ايهاب علي (2018)، بحث اقتصادية بعنوان البنك الدولي ماذا يعني تحسين بيئة الاعمال في العراق.
11. جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4147) ج1، في9/3/2010.
12. سماوي، علي (2010) دور حاضنات التكنلوجيا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ابحاث اقتصادية وادارية، العدد (7)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

13. شعيث، سندس جاسم (2011) القطاع الخاص في العراق الواقع وضرورة الاصلاح، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، القادسية، المجلد (13) العدد (2).
14. صليبي، ياسمين سعدون، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والافاق، مديرية الاحصاء الصناعي، 2012.
15. عبد، مثنى محمد (2015) تعديل فكرة الملكية الخاصة، مجلة كلية التراث، الجامعة، العدد (19)..
16. رئاسة مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، وزارة الصناعة والمعادن الاستراتيجية الصناعية في العراق من 2013حتى عام2030، الملخص التنفيذي.

**ج. الملتقيات والمؤتمرات:**

1. الرديعان، خالد (2017) الجمعيات التعاونية الاقتصاد المنسي، بحث في ملتقى اسبار، عن دور الجمعيات التعاونية ومساهمتها في بعض اقتصاديات الدول، المملكة العربية السعودية.
2. عبد الفتاح، محمود منصور.، واخرون (2012) التعاونيات الخليجية تاريخ ومستقبل، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (37)، الطبعة الاولى.

**د. الرسائل والأطاريح الجامعية:**

1. الحمداني، عثمان عواد محمد (2019)، أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة 2017/2003، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد-جامعة تكريت.

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. European, control bank (2011), review of central and east European law 36, pp157-195
2. Iraqi market assessment, tjra Agency, USIAD use embassy, Baghdad, 2012, 11.
3. Iraqi market assessment, tjra Agency, USIAD (2010), 29.
4. Chrestiana Figueeres, Report:(the Contribution of the clean Development Mechanism Under the Kyoto Protocol), United Nation, p3, November, 2010.